الموظفون العثمانيون في ايالة الجزائر
(دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية)

م.م.سحر ماهود محمد
كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

(خلاصة البحث)

أوجدت الدولة العثمانية في ولاية الجزائر الموظفين الذي يديرون شؤونها باسم العثمانيين الذي حددوا مهامهم وكان أغلبهم من الجند الانكشاريين، لكن هؤلاء سرعان ما انخرطوا في المجتمع الجزائري وتعايشوا معه، وأصبحت لهم مصالحهم الخاصة وشاركوا الناس هناك في أعمالهم وحرفهم حتى صارت لهم أملاك ومقاطعات ومصالح يديرونها لأجل توفير سبيل العيش.

إنّ من مظاهر التعايش بين الموظفين العثمانيين والجزائريين ان تصاهروا فيما بينهم، فنشأ في الجزائر نظام اجتماعي متجانس، لكن هذا لا يمنع من ظهور خلافات بين طبقات المجتمع الجزائري والمتمثلة بحالات الطلاق وغيرها من المشاكل الاجتماعية، والتي غالباً ما كانت تؤثر على المجتمع.

إلى جانب ذلك فان المجتمع الجزائري عاش نوع من التطور الاقتصادي حاله كحال الولايات العثمانية الأخرى، إذ اهتمت الدولة العثمانية في تطور الاقتصاد الجزائري عن طريق الاهتمام في الأراضي الزراعية والاهتمام بالجانب التجاري الذي وفر للمجتمع الجزائري سبل العيش.

المقدمة:

كانت الجزائر واحدة من أهم الايالات العثمانية في شمال أفريقيا، بعد ان خضعت للسيطرة العثمانية منذ عام 1518م، وفي هذا العام أسست الدولة العثمانية نظام حكمها القائم على تقسيمها على مقاطعات متعددة حتى يسهل

حكمها والسيطرة عليها، وبعد تثبيت الحكم العثماني في الجزائر، قامت الدولة بتعيين الموظفين لها وكان أغلبهم من الجند الانكشاريين الذين كان لهم الفضل الكبير في تسيير الحكم، وما لبث هؤلاء الموظفين حتى انخرطوا بين طبقات المجتمع الجزائري وتعايشوا معهم، وتكمن أهمية الموضوع في دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للموظفين العثمانيين، ولاسيما الانكشاريين وحصل بين الموظفين العثمانيين والجزائريين تواصل اجتماعي وتطور اقتصادي تمثل بالمصاهرات فيما بينهم، وعلى الرغم من اختلاف الأقاليم الجزائرية وتنوع طبيعتها وتعدد المنافع المادية والاقتصادية بين سكان الحضر والأرياف ، وكذلك التباعد في الأحكام القانونية بين مجتمع تحكمه قيم التعاقد وآخر تنظمه التقاليد والأعراف ، ألا أن الحتمية في تقوية أواصر التفاهم وتبادل الإنتاج والاستهلاك ذللت من الحواجز الفكرية والعملية بين القبائل الجزائرية والسلطة الحاكمة العثمانية بأجهزتها الإدارية، فسعى كل منهما إلى اختزال التفرقة لبناء الوفاق والتكامل الاجتماعي والاقتصادي وفي هذه الدراسة سلطنا الضوء على ما يأتي:

أولا: **الوضع الاجتماعي للموظفين**:

١. التواصل الاجتماعي والمصاهرة بين الموظفين والقبائل :

وصفت الأنثروبولوجيا المجتمعات الريفية بالتقليدية والتراحمية والمجتمعات الحضرية المتطورة بالتعاقدية ، فهل استطاع المجتمع بالآيالة الجمع بينهما؟ وما هي السبل التي هيمنت على الممارسات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئة الحاكمة وموظفيها والمجتمعات القبائلية بالآيالة ؟ وهل ساهمت المصاهرة بين الموظفين والقبائل في الامتداد الإداري العثماني؟

بينت الحقائق التاريخية عن الآيالة في العهد العثماني أن من أعراف بعض رؤساء وشيوخ القبائل والعشائر ترغيب النازلين عندهم من الحضر من أصحاب النفوذ والقرارات من الموظفين والجند العثمانيين في الإقامة التي استغلها بعض موظفي إدارات البايلك للارتباط والمصاهرة هدفهم في ذلك تذليل ظروف التفرقة والتباعد وتحقيق التواصل الإداري العثماني ودوام الخدمات

التي يقدمها الأهالي الريفيين لهم وذلك نجده في القبائل المخزنية التي كانت موالية للحكم ،لتعزيز دواليب أجهزته وتحقيق نظم التعاقد القانونية القائمة على احترام أخلاق وتراث الأهالي الذي ساهمت فيه الأسر المحلية وشيوخ القبائل وتنظيماتها[٦] .

لقد صاهر رجب باي بايلك قسنطينة 1673م ، قبيلة الذواودة الصحراوية بالزاب الجزائري من فرع أسرة علي بن سخري بوعكاز [٧] وسخر لها كل الظروف حتى تصبح قطباً أدارياً يسير تلك المنطقة ومن جهة أخرى تضمن ولائها لما تتمتع به من نفوذ سياسي وعسكري وقد ساعدها نشاطها الزراعي والرعوي وأدارتها في تمويل الأسواق الريفية والحضرية ، وامتلاكها المؤشرات القوة العسكرية من فرسان ومشاة على فرض نفوذها وسلطتها الإقليمية واستتباب الأمن الاجتماعي والاقتصادي ، الذي كان يصبو أليه الحكام العثمانيون أساساً للتوغل لذلك عمل رجب باي على استمالة تلك الأسرة من قاعدة المصاهرة والتعاقد والترابط ، بتزويج ابنته (أم هاني) الى قيدوم أخ شيخ العرب أحمد بن سخري بوعكاز [٨] فأستطاع بسياسة المصاهرة ان يكسب القبائل الصحراوية وزادت العلاقات بعد وفاة قيدوم وزواج ام هاني بأحمد بن سخري[٩].

ومن البيات من اعتزل الحكم وفضل الإقامة الدائمة في كنف القبائل ذات النفوذ الديني والسمعة العسكرية والاقتصادية فنجد علي باي بن صالح بأي بباي‌لك قسنطينة (1710– 1713م) الذي قام مع عائلته بزاوية أولاد خلوف بمجانة وتفرغ للعبادة وصاهر قبيلة المقراني بتزويج بناته الثلاثة لقيادات أسرة المقراني ، منهم الحاج بن بوزيد كبير ال المقراني ، وقد يكون ارتباط الحكام بزوايا المرابطين هو إيماناً بكراماتهم ومأمناً لعائلتهم وثروتهم[١٠] .

وما دفع الباي إلى مصاهرة ال المقراني وهو علمه بالمكانة التي يتمتعون بها ، ونفوذه في بني عباس وتحصيناتهم الطبيعية وسلطتهم الدينية و أعماله الخيرية والتعليمية، وتواصل معاملاتهم السياسية والعسكرية مع البايلك ، ومهاراتهم الحرفية في صناعة الأسلحة وامتلاكهم لأبراج المراقبة التي مكنتهم

من حراسة ممرات وطرقات جبال البيبان [٠] أمام حركة وتنقلات الأشخاص والسلع ، إلى جانب الإمكانيات الزراعية التي يتمتعون بها ، اذ سعت رموز الحكم العثمانية بالآيالة في توطيد علاقاتها مع شيوخ الـ المقراني ومنحهم الاستقلالية لكسب ثقلهم العسكري والاقتصادي بحماية المحال والنوبات وجباية الضرائب[ ] .

أما الباي أحمد القلي الذي ارتئ في منصب الباي ببايلك قسنطينة ما بين عامي (1756-1771م) فلقد استطاع أن يحدث أن اكبر وفاق بين أقطاب الأسر المحلية الحاكمة في البايلك بحنكته السياسية وتعايشه التام معهم وبمصاهرتهم بغية توسيع نفوذه على البايلك ، فاستطاع ان يستميل عائلة بن قانة وعائلة الذواودة بوعكاز وعائلة المقرني تحت حكمه[ ] .

شاءت الظروف أن يصاهر أحمد القلي أسرة بن أنة بن سليمان بن محمود بن قانة الحداد حينما كان في وظيفة (باش سيار) أي ساعي البريد ، فلما ارتقى في منصب (الباي) جعل من أصهاره في هيكلة إدارة البايلك فاكتسبوا مفاهيم وخبايا الوظائف، ثم مهد لهم الطريق لمزاحمة أسرة الذواودة بوعكاز في صحراء الزاب، عبر تزويج (مباركة بنت بن قانة بن سليمان بن محمود) ، لابن أخ شيخ العرب علي بوعكاز ، ففتح بذلك آفاق العلاقات الأسرية بينه وبين الأسرتين ، بن قانة والذواودة بوعكاز المختلفين في العادات والنفوذ الإقليمي اما في باطن فقد سعى إلى ترسيخ رموز سلطة جديدة حاكمة في صحراء الزاب ممثلة في شخصية محمد بن قانة بن سليمان الذي نصبه في منصب شيخ العرب ، بعد أن هيأ له كل ظروف الولاء من السكان ، وخلق التنافر بين أسرة الذواودة بوعكاز وبعض القبائل المجاورة كقبائل بنو شنوف وصاولة ، وقد يكون للنوبة العسكرية ببسكرة دوراً في تهيئة كل الظروف لأسرة بن قانة[ ].

أما عن قبائل ال المقراني فلقد تقرب الباي أحمد القلي منهم بمصاهرتهم حيث تزوج الدايخة بنت الحاج بن بوزيد المقراني التي أنجبت له محمد الشريف، الذي بدوره اقترن برية بنت بن قانة [٢٠] وبالتالي كانت سياسة

المصاهرة التي انتهجها تهدف إلى توسيع نفوذه السياسي والاجتماعي والعسكري والاقتصادي ، الذي أساسه المعاهدات بين القبائل والأفخاذ تسيرها مشيخات تجمعهم الصداقة والنصرة والحماية والتعاضد غايتهم وحدة البايلك وانصهار القوانين العثمانية وموظفيها في التقاليد والمعاملات الجزائرية ، وانفتاح القبائل والأسر على بعضها لتحقيق اليم الجماعية والتعايش والمصالح الاقتصادية(٦٦) .

2-تعايش الموظفين بمجتمع الحضر :

حافظ الموظفون على الاحتكاك الاجتماعي مع شرائح المجتمع ، عبر النظر في شؤونهم ومراعاة قضاياهم ومصالحهم وأمنهم والتجارب معهم عبر الهياكل الإدارية بتوفير الخدمات الضرورية التي تقضيها الأوضاع الاجتماعية والنشاطات الفعليـــة الاقتصـــادية ومتطلباتها المعاشيـــة حفاظاً على التوازن الاجتماعي الاستهلاكي .

ان حنكة مجمل الموظفين السامي ين وزبانيتهم من الموظفين العامين وتجاربهم الإدارية ، تكون قد دفعتهم إلى الاحتكاك بالسكان من العامة والأعيان والشيوخ وإتمام التواصل وإزاحة الحواجز ليتمكنوا من دواليب المجتمع وضبط أموره ضمن القوانين العثمانية بالآيالة وتحقيق فعالية في المعاملات البشرية وفق الأصول والشريعة الإسلامية والتقاليد الجزائرية الموروثة حتى لا تعم الفوضى ، فبايات مدينة قسنطينة كسبوا ولاء الأسر الدينية وأصبحوا يساهمون في تسيير شؤون البلد، اذ منحت لهم منصب شيخ الإسلام المشرف على ركب الحج والحرمة الثقافية (٦٧) بالإضافة إلى منصب شيخ البلد الإداري المسير لأملاك البلد والمشرف على أمناء المهن(٦٨) وكانت أسرة عبد الكريم الفكون من الأسر التي كسبت ثقة البايات ، وفي ذلك أكد المؤرخ أحمد بن المبارك العطار **"صار يمشي بالركب كما كان الشيخ سيدي عبد المؤمن وجعلوا له حرمة عظيمة فلا يتعدى احد على حرمته"**(٦٩) .

أما في الأرياف فلقد ضمنوا أمن البلاد بتفويض شيوخ القبائل والأسر الحاكمة في تسيير قبائلهم وارتباطهم الإداري بالسلطة فأصبح الشيخ يدير

شؤون سكانه ويساهم في جمع الضرائب ويشن الحملات على القبائل دون تدخل الحكم المركزي الذي اسقط المطالب المخزنية عنهم[٢٠] .

وفي سياق الحديث عن الموظفين أورد المفتي الشيخ ابن العنابي أن الأرضية الشرعية والاجتماعية والسياسية التي يجب أن تكون في شخصية الموظف المتكامل تنحصر في ثلاث أمور :

-اللين وترك الفضاضة والتبصر في الحكم ومرونته .

-المشاورة بالرأي والتصرف .

-الرغبة في الوظيفة وفي تولي الولاية[٢١] .

وكان للموظفين العثمانيين حنكة في تسيير شؤون المجتمع أساس لاستمرارية الحكم هو اعتبارهم قادرين على تحقيق الانجازات المتميزة والتأقلم مع الأوضاع ومستجداتها ،لذا نجده يقيم التنظيم الإداري وموظفيه بأنه تنظيم ذكي أعطى للعثمانيين إمكانية استمرار هياكلهم الإدارية لمدة ثلاثة قرون كما كان للقبائل المخزنية واعيان المدن والأهالي فضل في ذلك[٢٢].

وان أسس ذلك التنظيم في كسب ثقة السكان إلى تطبيق العدالة والقوانين **" هناك وسيلة أخرى استعملها وتتمثل في أنهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدين ويمتنعون عن القيام بكل ما هو مناف للقوانين ولا يعملون ألا بالقوانين ولفائدة القوانين ...هناك وسيلة أخرى استعملها الأتراك لاكتساب ثقة الأهالي وتتمثل في تطبيق العدالة والأنصاف اللذين يعتبرون أساسا لجميع الحكومات التي تريد ان تكون عظمتها دائمة"**[٢٣] .

حظي العديد من إفراد الأهالي بمناصب إدارية جعلتهم محل ثقة لدى السلطة العثمانية لكفاءتهم ومكانتهم في بعث الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ودورهم في توسيع العلاقات بين السلطة الإدارية ورؤساء العشائر والطرق الصوفية والزوايا القرآنية[٢٤] .

فكثير من المثقفين من أهالي الحضر ادمجوا في المناصب الإدارية وأسندت لهم مهام فعالة وادوار أساسية ، كوظيفة المترجم داخل القصر وقراء الرسائل والعقود وناسخي الكتابات العربية، وكان أمين اللغات الأجنبية من

منصبه من الوظائف الهامة بين كتاب الدولة وكان يختار من بين العرب لا من الكراغلة ، وأضاف أن عدد اً من الموظفين العرب اشرفوا على مراقبة المؤسسات الخيرية التابعة لأملاك مكة والمدينة لما يملكونه من معارف بأحوال البلاد والعباد وباعهم في تطوير عدة خدمات(٢٠) .

انّ محمد الكبير باي بايلك الغرب وهران أسند وظيفة الكتاب والمستشار لأموره على شؤون الحكم الأديب والكاتب أحمد بن هطال التلمساني (٢١) ، والحال نفسه في بايلك قسنطينة، اذ قام الحاج أحمد باي بتنصيب مجموعة من الرجال حضر قسنطينة في هيكلة مخزنه او مجلسه عام 1830م، بغية إيجاد أرضية واسعة للدالة الاجتماعية والعلاقات الأسرية والمعاملات الاقتصادية بين الأرياف والمدن في البايلك ، فكان يشترط على منصب الخليفة أن يكون له أسبقية في مصاهرة شيوخ العرب والإلمام بعادات وتقاليد القبائل والأوطان (٢٢) ومنح كل الصلاحيات لمنصب شيخ البلد لضبط العلاقات العامة نظرا لمكانته الدينية المرموقة وزعامته الروحية والأخلاقية في الوسط الاجتماعي بالبايلك ، وولى صاحب منصب شيخ الإسلام من عائلات أعيان المدينة التي جمعت بين أمارة ركب الحج والإمامة والخطابة بالجامع الكبير(٢٣).

لذلك فان الأعيان والعلماء بالمدن كانت لهم مكانة تضاهي الموظفين السامين في ديوان البايلك نظراً لإسهاماتهم الاقتصادية والاجتماعية ومساندتهم للنظم العثمانية بالآيالة،فاتسعت علاقاتهم بالديات وكانت بينهم مراسلات قائمة على اقرار الصالحات للسكان.

ففي عام 1679م ، أرسل واشتكى أعيان مدينة قسنطينة وسكانها الداي الحاج محمد باشا موضحين له تجاوزات وتعسف الباي دالي إبراهيم ضد الرعية ، فامتثل لرسالتهم وأرسل في طلبه ثم قتله(٢٤) وفي حادثة أخرى قدموا شكوى إلى الداي حسين باشا عام 1828م ، احتوت المظالم والجهر بالسوء من طرف المدعو بكير خوجة الذي كان في منصب خليفة بمخزن الباي ، والذي جهر بالسكر في نهار رمضان دون أن يضع الباي محمد منمي حداً له ، باعتباره كان منشغلاً بإخماد الاضطرابات والفوضى، لذلك كلف الداي أغا

النوبة بمساعدة فرسان المخزن بإقالة الخليفة الفاسد وتعويضه بالخليفة سليمان وحذر الباي في رسالة توبيخية(٤٠) .

وأعظم مظهر عن التعايش والتواصل بين الموظفين والأعيان والسكان والعلماء كان في نص العقد الذي بايع فيه أعيان قسنطينة الحاج أحمد باي في عام 1830م ، والذي تضمن فضائل المجتمع المتماسك الخالي من المؤامرات والفوضى التي استفحلت أثناء غيابه عن قسنطينة من قبل القائد سليمان وخليفته محمود بن شاكر والتي قضى عليها فتقدم الناس أليه وللشيخ محمد بن عبد الكريم بن الفقون قائلين له: **"ياحاج أحمد آنت من بل صاحب ولايتنا ونعلم سيرتك مليحة معنا فنحبك إن تبقى أنت الباي علينا ونكون دائما معك ونقف حماك "**(٤١) إما وثيقة المبايعة فجاء فيها: **" ليعلم الواقف على هذا المكتوب الأعظم والمنشور المبارك الأفخم الجالب للخير والسرور المضاعف بحول الله وقوته للبركة والحبور، وبيه تكون أن شاء الله عافية البلاد وهناء العباد، وعمارة الوطن،وذهاب البؤس والمحن وهو أن الأمير المتفق على أمارته ، والنظر في كافة المصالح وعامة المطالب والمأرب،وهو السيد الحاج أحمد بأي المذكور لا خلاف عنه احد في ذلك وانه حرر الرعية من كافة المظالم السابقة لا يطالبون بمغرم، ولا محتمة ، ولا حلاس .. ولا يأخذ منهم شيئا سوى الزكاة والعشر بوجه ما أحكم الشرع"**(٤٢).

وعن مناقب وإعمال محمد الكبير باي بايلك الغرب ومظاهر العفو عند المقدرة والصفح عن سكان مدينة وهران الذين حالفوا الإسبان ، اذ ذكر بأن رعية الغرب الجزائري طالبت من الداي محمد عثمان باشا بتعينه خلفاً للباي الحاج خليل الذي قتل في معركة بعين الحوت قرب عين تيموشنت ضد جيوش الدرقاوبين ، ولما أصبح بایاً عليهم نشر الأمن ووحدة القوانين بين جموع الناس وسهر على مصالحهم ونظم البلاد واخضع قبائل أولاد على بن طلحة والحشم وأدخلهم في المخزن وقطع فتيل الصوصية فشرع في إصلاح شؤون الرعية والسهر على مصالح العباد وتنظيم البلاد فراح ينشر الأمن ويؤلف بين قلوب الناس (٤٣) .

وحين استتب له أمر وشؤون البلاد ، جمع علماء الغرب الجزائري واستشارهم في شأن السكان مدينة وهران بعد تحريرها من الإسبان ،فأتفقوا على أن يسامحهم ، فكلف علماء معروفين منهم القاضي عبد الله بن حواء ، واحمد بن سحنون الكاتب بجامع الكبير للاتصال بهم ، ثم صفح عنهم فأمنوهم وعادوا مصحوبين بأربعين شخصاً من سكان مدينة وهران كممثلين لإخوانهم هناك فاستقبلهم الباي استقبال حسناً وعفا عنهم وصفح عن جميع زلاتهم[٨].

٢. اسهامات الموظفين في الوقف وتعزيز مؤسسات النظام الاجتماعي :

الوقف ظاهرة اجتماعية واقتصادية شرعية ساهمت في بناء الاستقرار السياسي واستدامة الطمأنينة الاجتماعية والممارسات الخيرية التي توسعت بالرغبة في الاستثمار ضمن أملاك الحبس بالآيالة منذ القرن الثامن عشر بفضل هيكلة إدارية محكمة فيها مؤسسات الأوقاف وموظفيها بالمدن الحضرية والتي اشتركت فيها جل الشرائح السكانية من الطوائف العثمانية والأندلسية والكرغلية ومن الأهالي والأعيان أصحاب الوزن الاجتماعي الذين لهم باعاً في التسيير الإداري والخدمات المتبادلة[٩] .

وكان الوقف الأهلي أكثر شمولية لتجسيد إعمال البر والخير لعامة الناس إلى جانب الوقف على المؤسسات الدينية ومساجد التي أمنت الأنفاق المستمر ، وزادة في الإعمال الخيرية على الفقراء والمساكين وعملت على صيانة العمران وإيصال الخدمات للسكان والحفاظ على العقارات وتحقيق مصادر العيش للمشرفين على المساجد والطلبة الوافدين [١٠] وأجور المعلمين من ريع الأوقاف[١١] .

أما الوقف والحبس الذي تبناه أغلبية الموظفين بالآيالة على المذهب الحنفي ، فكان هدفه حماية ملكيتهم من المصادر والبيع من لدن بيت المالجي في حالة فقدانهم أو فاتهم ، او ترك ورثة لا يستوفون شروط الأرث او في حالة مخالفتهم لأوامر الحكام فيخضعون لتلك القوانين الصادرة من السلطة الحاكمة ما دامت انها ساهمت في تزكيتهم وتعينهم في المناصب ، ولكن الغرض الحقيقي من احباسهم ، هو التهريب من دفع الضرائب وتحقيق الثروة والربح

واستمرارية الانتفاع العائلي بريعة وعائداته النقدية والعينية بعد حصر الأملاك المتوارثة في عقود على المذهب الحنفي[٤٠] .

أن الاحباس وتوزيعها على مختلف المرافق العامة السكانية ، تكمن أهميتها في تقديم الخدمات بنية الحصول على الثواب ، وبالتالي فهي لا تخضع إلى برمجة أو قرار إداري لتحديد أولويات صرفها مادام الإيثار وحب الغير والرحمة على الفقراء والمساكين من أخلاق المسلم[٤١] .

فالوقف يعبر عن نظم الحياة الاجتماعية العادلة على الرغم من اختلاف طبيعة العقود الشرعية بين الوقف العائلي الذي يمكن صاحب الملكية من تخليد ما يملكه، ومن ثمة الحفاظ عليه لضمان حياة من هم تحت رعايته وكفالته والوقف الخيري الذي يقوم صاحبه بتحبيس أملاكه على مؤسسة دينية وخيرية لغرض الإنفاق على المساجد والتعليم ونقل المياه وتنظيم المدينة .

فاذا نظرنا للعقود الشرعية الوقفية ، فنجد أن جلها ينتمي إلى الفئات الحاكمة من الموظفين الإداريين والقادة العسكريين ، إلى جانب الأثرياء من التجار والحرفين والأعيان، بالإضافة لأبناء ونساء الفئات الحاكمة من الطائفة العثمانية والكرغلية والأندلسية الذين استفادوا من مناصب رجالهم لتوسيع أملاكهم وثرواتهم المالية بعقود شرعية وقفية على المذهب الحنفي خاصة بالمدن التي تتوزع بها مؤسسات الحباس الخيرية وسبل صرف مداخيله[٤٢].

ان نساء الموظفين السامين والعائلات الشريفة ساهمت في الوقف الخيري ، كالسيدة حنيفة بن مصطفى خوجة الحاج ، التي أوقفت بعض أملاكها على زاوية بناها زوجها ، وكذلك السيدة دوما بنت محمد من الإشراف ، أوقفت أواني طبقها النحاسية لفائدة ضريح وزاوية عبد الرحمن الثعالبي ،وما ذاك ألا مظهر من مظاهر العلاقات الاجتماعية والروابط السمحة بين طبقة الموظفين والمقامات وعامة الشعب ،إضافة إلى أن تلك الأعمال تعد نذراً ومظهر من مظاهر التقرب إلى الله[٤٣] .

كانت إسهامات الموظفين في تنمية الإدارة الحضرية عبر مؤسسات الأوقاف في غاية الأهمية وذلك بتوفير حاجيات الطلاب وأجور المدرسين

والمشرفين على المساجد وتقديم الإعانات للمعوزين والفقراء بعد دراسة إحصائية دقيقة تقوم بها عدة مؤسسات خاصة كمؤسسة الحرمين الشريفين " مكة والمدينة " ومؤسسة سبل الخيرات الحنفية ، فمؤسسة الحرمين الشريفين حبست عقارات عديدة من الدكاكين والفنادق والطواحين وافران الخبز واقطاعات زراعية وحدائق في عدة مدن حضرية كتلمسان ومعسكر وعنابة وقسنطينة بعقود شرعية( ).

استحوذت على كل الإعمال الخيرية بفضل مكانة موظفيها من وكلاء وشيوخ البلد وموظفي بيت المالجي الذي ابلوا بلاء حسن في خدمة الفقراء وتكفل بالعجزة وطلبة العلم ، وهذا لا يقلل من أهمية مؤسسة سبل الخيرات الحنفية التي أشرفت على جميع أوقاف المذهب الحنفي من مدارس وزوايا قرآنية ومساجد والتكفل بالفقراء ، نظراً لمداخيلها الضخمة وما يجود به الموظفين العثمانيين والكراغلة والعائلات الثرية ، مع حرص موظفيها الذين لهم مهارات في تسيير وتدوين سجلات البايلك على حساب النفقات لوعيهم بالمسؤولية الجماعية لتحقيق التنمية والعمران بالمدن وحصر جميع احتياجات السكان عبر المجالس العلمية( ).

حسابات مداخيل ونفقات المؤسسات الوقفية المختلفة المدونة في السجلات البيلك دلالة على قمة المعاملات المالية التي سايرت التطور الفقهي العلمي والقضائي رغم اختلافها في منهج الاستدلال وإصدار الأحكام وقواعد المناظرة والإجماع الفقهي في المجالس العلمية وفي مهارات موظفيها ووزنهم الاجتماعي نظراً لان أغلبيتهم عينوا من قبل الديوان والموظفين الساميين والبايات ووضعوا تحت وصاية المجلس العلمي الذي له صلاحيات مطلقة في وضع تراتيب شؤون الأوقاف ومراقبة الموظفين( ).

ومن بين الموظفين المسؤولين على مؤسسات الأوقاف الشيخ الناظر أو الوكيل العام الذي يعد من الموظفين الرئيسيين والمشرف على مختلف النفقات من أثاث وزرابي ومصاحف ومن المدققين في التدوين والتوثيق الحسابي بالسجلات والدفاتر المتعلقة بالأعمال الخيرية والاجتماعية( ).

يخضع الشيخ الناظر [٦٠] لتوجيهات المفتي والقاضي الحنفي والمالكي بالمجلس العلمي خلال انعقاد المجلس كل يوم خميس بالمدن في الجوامع الكبرى ’كالجامع الكبير بمدينة الجزائر ويطلعهم على كل الحسابات والتغيرات الطارئة عن زيادة أو تراجع المداخيل مع صياغة الحلول الممكنة لذلك [٦١] يساعده في مهامه كاتب خاص يعرف بالسياجي او الخوجة لضبط حسابات الأوقاف أما خارج المدينة فهناك وكلاء ثانويين على المدن الصغيرة ،يقدمون ويعرضون اعمالهم المفصلة عن كل حبس في حين المرتبات والنفقات يتكفل بها وكيل بيت المال او شيخ البلد الذي يقدم سجلاته وتقاريره لناظر ألوف أو للوكلاء الرئيسيين للمؤسسات الوقفية التابعين لها ، وأغلبية هؤلاء من الطائفة العثمانية والكرغلية ومن أعيان المدن[٦٢] .

وقد تستدعي الضرورة انتداب موظفين من بيت المال لإضفاء الشرعية المالية لتمتعهم بالحنكة والخبرة العملية خاصة في مجال التركات وتسييرها ، فكان لهم نفس التشريف والتكليف الذي يضاهي منصب شيخ الناظر [٦٣] ، بالإضافة إلى ذلك قد يتدخل الباي بمسؤوليته في إدارة حسابات الأوقاف ومراقبة حساباتها بمساعدة موظفيه ، وذلك ما قام به صالح باي عام 1776م من مجهودات قيمة نحو أوقاف قسنطينة بتكليف ناظر بيت المال وشيخ البلد والقاضي الحنفي والمالكي في وضع تقارير مفصلة عن الأوقاف في السجلات ، وكانت غايته تحقيق مصلحة السكان وتنمية المدينة باستثمار العائدات الوقفية وصيانة المباني[٦٤] .

والى جانب منصب الناظر الوكلاء ، فأن منصب شيخ البلد كانت له مكانة هامة في البنية الاجتماعية والهيكلية الإدارية الوقفية في تسيير العوائد المالية وأوجه الأنفاق على المساجد الحنفية والمالكية ومراقبة العقارات في المنازل والحيوانات والضياع الزراعية [٦٥] ، ففي قسنطينة اشرف شيخ البلد على أوقاف الجامع الكبير وأوقاف الحرمين الشرفيين بالمدينة ، وصيانتها بتقديم مختلف الخدمات الضرورية ، فكان يدير أموالها ونفقاتها في دائرة الإحسان على الفقراء والإنفاق على طلاب العلم وتقديم الأجور للمدرسين

والقائمين على المساجد والزوايا والمشرفين عليها من أمة وخطباء ومؤذنين واحزابين ومرتلين للقرآن[٤٠] .

٤. مظاهر المعالم الاجتماعية للموظفين :

أ.الزواج والتعاقد :

الحالة الاجتماعية لعامة الموظفين من قمة الهرم الإداري إلى أدناه لم تؤثر في علاقتهم بالسكان الجزائريين ولم تخلق نفور وعداوة بينهم ، والدلالة موثقة والشواهد التاريخية المنسوخة في دفاتر المحاكم الشرعية والحنفية والمالكية بالمدن الحضرية أكدت صحة التمازج الاجتماعي والترابط الاقتصادي الذي ساهم في حركية التمدن والصنائع والمعاملات الاجتماعية[٤١].

ولإبراز الممارسات والعلاقات الاجتماعية وأساليبها كان لابد من التفاتة تفحصية بسجلات المحاكم الشرعية والمالكية بقسنطينة في الفترة العثمانية للنظر في مسائلها وأحوالها الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وغيرها ، بغية التوصل إلى إشكال التعاقد والمصاهرات والبيوع والتركات للاستناد عليها حتى نبرز واقع الممارسات والمعاملات في ضل المذهب الحنفي والمالكي واندماج التقاليد والأعراف السائدة التي كانت لا تمانع في اختلاط الأنساب الإسلامية الجزائرية والعثمانية[٤٢] .

ففي وثيقة تعود وقائعها الى يوم السابع عشر من ربيع الثاني 1204ه الموافق لـ 1789م تضمنت " الحمد لله تزوج علي سي محمد مسعد الجيري أمة الله (خليفة؟) بنت عاشور ثيبا[٤٣] مطلقة ينقذ عشرين وخمسة إلى الخريف والباقي لثلاثة سنين عقد نكاحها من شقيقها احمد[٤٤] .

بين عقد النكاح التركيبة الاسمية للزوج وانتسابه لمهنة تتعلق بكتاب جباية ضريبة الجيري تحت أشراف قائد جيري [٤٥] وذكر التركيبة الاسمية للزوجة وصيغة البنوة " بنت " عاشور لتوضيح انتسابهما والملاحظ ان القاضي أراد أثبات أنها كانت مطلقة وليست أرملة بصيغة "ثيبا مطلقة" وأطلعنا كذلك على طريقة تسديد المهر على ثلاثة اقساط الذي وضع شروطه الزوج مسبقاً بصداق معجل بصيغة " ينقذ عشرين" قد يكون نقد ريـال بوجو الذي ذكر

في جل عقود النكاح والقسط الثاني والثالث يكون مؤجل وكالي بصيغة " خمسة الى الخريف والباقي لثلاثة سنين" تكون الخمسة اثناء مدة عرسها او قبل تمام الزواج والباقي بعد البناء بها خلال ثلاثة اعوام كدين في ذمته والملاحظ من مبلغ المهر ان الزوج علي سيد محمد مسعد الجيري ينتمي الى فئة الدخل المتوسط هذا ما جعله يتزوج ثيبا من عائلة تتناسب وأمكانيته ، فبعض الثيبات وصل صداهن الى ثمانين ريالاً ومستلزمات أخرى أشتهر بها المجتمع القسنطيني من ملحفـــة وغيرهـــا والتي تعد أسساً في التصنيف الاجتماعي(٤٠).

وسجل القاضي في العقد وكالة شقيقها أحمد في غياب والدها ، شاهد لإتمام ما تبقى من الصداق المؤجل وهذا يبين ان شقيقها كان طرفاً في التراضي والقبول مع الزوج وبالتالي أصبحت له المسؤولية الكاملة في تزويج أخته .

وورد في وثيقة أخرى من السجلات عقد نكاح بين أسرة تتميز بالمكانة الإدارية المخزنية وأخرى مجتمع قسنطينة تضمنت وقائع تعود الى عام 1797م ، تزوج بن سي الخزناجي المازوزية بنت سلطان العربي ثيبا ، ينقد الصداق 80 ريالاً(٤١) .

ما نلاحظه من العقد ذكر انتماء الزوج لعائلة الموظف الخزناجي المكلف بأمور الخزينة ومصادر الدخل وأنواع النفقات بدلاً من التركيبة الاسمية التي تدل على الانتماء العائلي داخل مدينة قسنطينة ووردت صيغة البنوة " بن" ، وحتى الزوجة لم تذكر تركيبتها الاسمية واقتصرت على أنها البنت الاصغر في عائلتها بصيغة " المازوزية" وكذلك وليها لم يذكر اسمه رغم أنه كان طرفاً في تحديد شروط زواجها والملاحظ أن كلمة " سلطان العربي" عوضت التركيبة الاسمية للولي التي تدل على ان عائلة الزوجة لازالت تحتفظ بانتسابها الى قبيلة اولاد سلطان الواقعة جنوب قسنطينة (٤٢) والتي يبدو أنها كانت تتمتع بمكانة هامة في محيط البايلك ، واطلعنا العقد كذلك عن طريقة تسديد الصداق بصيغة " ينقد الصداق ثمانون ريالاً أي محضراً ومعجلاً قبل البناء بها باتفاق الطرفين ، وإذا نظرنا إلى صداق البن الثيبة نجده مبلغاً هاماً مقارنة مع ما ورد من صداق في عقود زواج الثيبات وحتى في صداق البكر الذي كان متوسطه ما

بين 50 إلى 70 ريالاً[٤٠] وهذا يدل على المكانة الاجتماعية التي كانت تحضا بها عائلة بنت سلطان العربي بمدينة قسنطينة في القرن الثامن عشر إلى جانب مكانة ووظيفة الخزناجي الذي يعد من الركائز الهامة في تسيير البايلك .

ان طبقة الموظفين صاهرت أيضا العائلات البسيطة في مجتمع المدينة وكان يلاحظ فيها ارتفاع في قيمة الصداق في العقد المسجل في عام 1810م ، جاء فيه **" الحمد الله تزوج عبد الكريم عبد الله كان خزندار ، أمة الله الزهراء بنت حسن بن شراد بكرا على صداق قدره 100 ريـال واحدة وفطان وحزام وأمة من وخشا الرقيق الصالح للخدمة وملحفة وقمجة ينقد لها خمسين ريـال مع ملحفة والقنجة والقفطان والأمة والباقي مع الحزام بذمته (خروجه الحلول؟) زوجها منه عمها سي محمد بن شراد بتوكيلها ،وقبل الزواج لنفسه النكاح"**[٤١] .

بين عقد النكاح انتساب الزوج عبد الله لوظيفة خزندار المكلف بتسلم كل الثروة والاموال المستخلصة من الضرائب في بايلك قسنطينة بدلا من التركيبة الاسمية العائلية وبالمقابل سجل القاضي اسم الزوجة ووليها بصيغة البنوة " بنت " حسن بن شراد ، فمن التقاليد والشرعان البكر لا تنفرد بتزويج ينقد لها خمسين ريالاً مع الملحفة والقمجة والقفطان والأمة " وكالي مؤخر بصيغة " والباقي مع الحزام " أي خمسين ريـال اخرى والحزام بعد البناء بها والملاحظ مع مبلغ الصداق ومستلزمات 100 ريـال وملحفة وقمجة وقفطان والامة [٤٢] انه صداقاً غالياً يعكس المستوى الاجتماعي للزوج وأهمية وظيفته ، ومنح الزوجة هذا الصداق يدل على انهاء مكانة اجتماعية في الوسط القسنطيني ، وأطلعتنا الوثيقة أن الزوجة المسماة الزهراء وكلت عمها سي محمد بن شراد ولياً عليها في عقد نكاحها بصيغة " بتوكيلها " والذي يدل على تحمله المسؤولية الكاملة فيما سجل القاضي من تفاصيل تخص الصداق في غياب الأب ، وهنا يبرز دور صلة القرابة في التكفل بالزواج وتسجيله .

ب. الموظفين وحالات الطلاق الشرعي :

أكدت الشواهد التاريخية ان ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري العثماني اخترقت جميع المستويات الاجتماعية الحضرية ومست جميع الفئات بما فيها عائلات العلم والدين والزيجات المتكافئة اجتماعياً، وعلى الرغم من ذلك فأن تلك الظاهرة لم تؤثر في الاستقرار الأسري لدى عائلات الموظفين ولم تكن عقبة في أعادة زواجهم بل أصبحت عنصراً مؤسساً للزواج وتعدد الزيجات[٨].

ولتسليط الضوء عن الممارسات الاجتماعية الشرعية المتعلقة بأحكام الطلاق لدى فئة الموظفين في الوسط الاجتماعي الحضري أخترنا بعض الوثائق الواردة في سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة والتي تظهر رفع قيد النكاح بين أسر الموظفين ومختلف الشرائح الاجتماعية الجزائرية .

حينما طلق بلقاسم بن عمر السيار بن الحاج سخرية بنت بلقاسم بعد البناء طلقة أولى على أن سلمت في باقي الصداق في شهر اب عام 1787م[٩] ، اذ كان الزوج ينتسب الى عائلة كانت مكلفة بمراقبة إسطبلات البايلك ضمن وظيفة السيار[١٠] وعن التركيبة الاسمية للمرأة المطلقة سخرية بنت بلقاسم ، وحمل العقد كلمة (طلقة أولى) الذي يملك فيها الزوج حق مراجعة مطلقته[١١]

أن هذا الأمر لا ترغب فيه المطلقة باعتبار أنها تخلت وتنازلت عن باقي صداقها كالي المتفق عليه بعد البناء بها بصيغة " سلمت في باي الصداق " ، ولسنا ندري أن كانت حضرت تسجيل عقد الطلاق وصرحت بذلك للقاضي أو وكلت ولياً أو عادلاً عليها في هذا الأمر وبالتالي كان الطلاق بتراضي الطرفين.

كما اوردت بعض المصادر التاريخية تسجل حالات زواج بعد طلاق رجعي منها: **" راجع خوجة بن دالي أبراهيم زوجته المكرمة بنت بلقاسم من طلقة أولى له عليها صداقها أربعة عشر ريـال ينقد لها ثلاثة ريالات والباقي في ذمته ، راجعها منه من عمر وسلاتي بتوكيلها أياه ، وقبل الزواج لنفسه"**[١٢] .

أطلعتنا الوثائق عن تفاصيل حدوث زواج بعد طلاق رجعي واستئناف الحياة الزوجية بصيغة (راجع) و(من طلقة أولى) بين الزوج الممتهن لوظيفته (خوجة)[ـــ]، دون ذكر اسمه وحتى مطلقته المرجعة لم يذكر اسمها ، لكن بين العقد صيغة البنوة بعد الاسم التكليفي للزواج (بن) والتشريفي للزوجة (بنت) وكشف لنا العقد أن خوجة بن دالي إبراهيم تزوج من مطلقته الأولى بدفع مهر جديد عبر شطرين 3 ريالات نقداً محضر والباي كالي مؤجل قدره 11 ريـال ، والملاحظة ان مبلغ الصداق المقدم من قبل خوجة إبراهيم بعد الطلاق الرجعي نفسه المسجل في وثيقة الطلاق المؤخرة في شهر ايلول عام 1827م، هذا يدل على ان مهر الرجاع المطلقة الأولى لا يتعدى 14 ريـال في مجتمع القسنطني .

وبين لنا العقد ان المكرمة بنت بلقاسم وكلت وكيلاً يتزوجها بعد طلقتها اولى بذكر اسمه دون توضيح صلة القرابة بصيغة " راجعها منه .. عمر وسلاتي بتوكيلها إياه " وهذا يدل اما على غياب الولي أو لعدم رغبته في رجوعها إليه وهذا ما جعلها توكل عمر وسلاتي الذي قد يكون ينتمي اليه عائلة الوسلاتي الوافدة من تونس والتي أصبحت لها مكانة في المجتمع القسنطيني وفي هيئة القضاء وقد تكون علاقته الجوارية وسيرته دفعت بالبنت الى توكيله بعد استشارته[ـــ] .

تعرفنا على الممارسات الاجتماعية السائدة بين عائلات الموظفين والسكان وبينت لنا التكافؤ الذي كان بينهما خاصة في طريقة تسديد صداق الزواج وبالتالي توضحت لنا صورة عن الفئات الاجتماعية التي حرصت على توثيق ممارساتها لدى الهيئة القضائية، كما إفادتنا الدور الاجتماعي الذي كان يلعبه الوكيل بالمحكمة أمام القاضي في غياب الولي والأصول خلال تسجيل عقد زواج او طلاق ولذلك بالتزامه بتطبيق ما ورد في العقود وهذا ما يجعله همزة وصل ما بين الموظفين العثمانيين والسكان لتحقيق الاندماج والتواصل .

ج. المعاملات المالية وعقود التمليك والتملك :

إنّ لتبادل المنافع المالية وتداولها في الأسواق عبر سبل التجارة والبيوعات وانتقال الملكيات العمرانية الحضرية والاقطاعات الريفية بين عامة

الموظفين والسكان الجزائريين كان مظهراً من مظاهر الممارسات والمعاملات التي حافظت عل وتيرة الاقتصاد والاستقرار الاجتماعي بتثبيت الملكيات وضمان الميراث وتداول الأموال ، بغية تسليط الضوء عن المعاملات المالية للموظفين في الوسط الاجتماعي .

فمن خلال تفحصنا لوثائق بيع العقارات بمدينة قسنطينة في سجلات المحكمة المالكية بقسنطينة أطلعتنا وثيقة بيع مؤرخة في اليوم الثاني عشر من جمادي الثانية لسنة 1204هـ الموافق لـ 1789م على عملية بيع لعقار قام بيعه موظفاً يحمل صفة نائب بيت المال للمبتاع السيد أحمد وجاء فيه **" الحمد الله وفيه بيع نائب بيت المال ربعا شايعا وجميع الدار الغريبة المفتح أسفل سويقة فيه تعلوا من باب الجابية الى سي أحمد بن .. بمائتي ريـال ستين وخمسة عشر ريـال سكة بلد التاريخ وتقايضا ثمنا (وثمنهما؟)، وأشهد المبتاع المذكور أن ناب في أشياعه في شطر عمر ولد أخيه وهو شاب حسين"**(٢٢) .

الملاحظ من العقد لم يذكر أسم البائع للدار والسجل انتسابه لوظيفة نائب بيت المال ، وأن المدعو حسين جعل نائباً على اشياع المتاع ، وأطلعنا العقد على تحديد موقع العقار ومواصفاته حيث يشمل المرتل القاعدة الأرضية والجدران العلوي الذي يكون الطوابق العلوية بصيغته " وجميع الدار الغربية المفتح أسفل سويقة وفيه تعلو من باب الجابي " قبل تسجيل ثمن البيع الذي كان معجلاً بصيغة " وتقايضا ثمنا " مثمنا والملاحظ كذلك ان اسعار البيع العقارات في القرن الثامن عشر بمدينة قسنطينة كانت متقاربة فثمن بيع الدار المسجلة في الوثيقة توافق قيمة الدار التي باعتها مباركة بنت عمر الانكشاري عام 1202هـ الموافق 1787م، وبالتالي سوق بيع العقارات بمدينة قسنطينة في تلك الفترة كان مستقرا، ومن الجانب الاخر بينت لنا عقود بيع العقارات مدى اهتمام الموظفين بامتلاك العقار كأساس للثروة .

كما بين العقد أن البائع أعلن أمام القاضي انه موكلا عن ابن أخيه في بيع شطره من الدار بصيغة " أشهر المتاع المذكور أن ناب في اشياعة في شطر

عمر ولد أخيه " وقد يكون السبب في ذلك وجود عقد فريضة بينهما إلى جانب مكانة العم في العائلة والتي تسمح له بالتوكيل على ابن أخيه .

ذكر أبو القاسم سعد الله في دراسته عن سجلات ودفاتر المحكمة الحنفية الشرعية لمدينة المدية من 1238هـ الى 1253هـ ، في أواخر العهد العثماني عقد شراء لحوش زراعي ابتاعه موظف سامي عثماني ، هذا نصه "اشترى السيد دالي وكيل الخرج بالقصبة حوشا في المكان المسمى تبحرين بثمن قدره الف ريال واحدة ومائة ريال دفعة واحدة ، وإذا كان بعضه معجلاً وبعضه مؤجلا... "( ) .

سجل العقد انتساب المشتري المسمى دالي لوظيفة وكيل الخرج بالصبة الدالة على ماكنته الإدارية والعسكرية بمدينة المدية الذي ام بشراء حوش زراعي خارج المدينة بالمكان المسمى تبحرين التي تعد من أجود الأراضي بسهول متيجة ، وبين لنا العقد طريقة تسديد المبلغ المالي حيث شطره الأول معجلاً والباقي مؤجلاً وهذا يدل على ان وكيل الخرج بالقصبة اتفق مسبقا مع البائع بدفع المبلغ عبر مرحلتين ، وتجدر الإشارة بأن مساحة الحوش تكون ما بين 200 الى 400 هكتار( ) .

وبينت تلك العملية طريقة انتقال الملكيات بين الموظفين العثمانيين والسكان الجزائريين واختلاف البيع وأثمانه بين المدينة والريف وحرص الموظفين على توثيق عمليات البيع التي لها الأثر في إضفاء المعاملات المالية والعقارية وفي الحفاظ على حقوق المنتفعين والملاحظ أن توجهات الموظفين جند الانكشارية في أملاك الجنان والاحواش خارج المدينة كانت منذ القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فأصبحت من مظاهر الريف الإقطاعيات الزراعية العثمانية.

ثانيا: **الوضع الاقتصادي للموظفين** :

تجلب الرؤية المادية لمختلف أشكال وأسلاك الموظفين بالنظم الإدارية العثمانية في الآيالة الجزائرية في توسيع أملاكهم من جنان وأحواش وفحوص بأحواز المدن والأرياف لتحقيق مستويات المعتبرة من الإنتاج الزراعي

والرعوي والاندماج في الأنشطة الاقتصادية التجارية والتنظيمات الحرفية بأسواق المدن الحضرية لضمان استمرارية التسوق والمعاملات المالية والتبادل النفعي بين أفراد المجتمع وكذلك لتعزيز ثرواتهم وأملاكهم

١. **ضمان استمرارية الإنتاج وتنظيم الدخل :**

كان من أولويات الموظفين خلق الظروف ملائمة للأنشطة الاقتصادية في المدن والأرياف بهيئات إدارية وتنظيمية حرفية لضمان استمرارية الإنتاج وتنمية الحرف والصنائع وفق احتياجات السوق والسكان من سلع ومنتوجات مراعين في ذلك الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على تقلبات الأسعار والكميات والغلال .

لقد ساعدت الإحصائيات التجريدية في سجلات البايلك والتي كان يقوم بها كتاب الخوجات والقياد وشيخ البلد وشيخ الناظر والمزوار والخزندار وخوجة الخيل سلطة البايلك في فهم وتقـويم الأداء العلمـي الإنتـاجي وأصول الاقتصاد وتوزيع الثروة ، وفي تنظيم قواعد المعاملات المالية بين المنتج والمستهلك .

هذا ما جعل البايات وموظفيهم يسعون في وضع قوانين ونظم السوق بالمدن ، غايتهم في ذلك استقرار المجتمع وتمازج وتنوع الحرف والصناعات وأدوات التجارة في الوسط السكاني التي تنعكس بدورها على تطور العمران وثبات الملكيات ، ففي مدينة قسنطينة كان الباي "أزرق العين" (1167ه-1169ه/ 1754م -1756م) يجمع البيانات والإحصاءات عن تراجع أو تطور الأسعار والإنتاج والمحاصيل في الأسواق المدينة بمساعدة موظفيه الذين لهم الصلاحيات في تنظيم الأنشطة الصناعية والتجارية وعقاراتها حيث ذكره العنتري **" بأنه قام بترتيب الوظائف لأنعاش أمور البلاد وإصلاح أحوال العباد ، فجعل الضوابط المحكمة في الصنائع والقوانين في كل ضيعة ثم صار يخرج الى الوطن لأجل استخلاص حقوق البايلك ومازال بهذه السيرة موصوفا وبكمال العدل والخير مألوفا"**(٤) أما صالح باي (1185-1207هـ الموافق لـ 1771-1792م) فكان مولعا بالعمران والاقتصاد حيث نظم مدينة قسنطينة في

شكل أقاليم حرفية وطوائف تجارية للتحكم في الممارسات المالية وضبط السلع والمحاصيل حسب الطلب والعرض والمخزون بالمدينة[٢] .

إلى جانب ذلك كان صالح باي مهتما بتوسيع أملاكه بشراء العقارات والأراضي الخصبة من خارج المدينة وذلك ما أوردته الدكتورة فاطمة الزهراء قشي" **أخذت هذه المعاملات صيغة البيع والشراء أو الاستبدال ، وقد أشترى عقارات وربما من شعبان بن عبد الجليل ...، قاضي الحنفية في التاريخ ومن الزكي فرحات بن محمد بن عمر ومن السيد الحاج محمد بن عشجي حسن قريب السيد جلبي بن القايد** " [٣] وقد يكون غرضه استثمارها في حركية التجارة ومحاربة المضاربة وارتفاع الأسعار وتخصيص جانب منها لرعي خيول البايلك تحت أشراف قائد الدار ، لذلك عرفت أحوال البلاد في عهده ازدهار حيث عم الخير في كل الأوطان والأسواق والموانئ كعنابة والقل وموسى سكيكدة الذي أسسه فصار قطباً للتجارة الخارجية[٤] .

حاول العثمانيون قدر المستطاع تشجيع الحرف والصنائع بتجميع محترفيها ، فجعلوا لكل حرفة أميناً يمثل الهيكل الإداري والتنظيمي للحرفيين والمنتجين في أماكن محدودة في شكل فنادق وأسواق متكتلة ، حيث يشرف على تحديد جودة الغلال والسلع وأسعارها ومحاربة المقلدين[٥] ، ويساعده في مهامه داخل المدينة شيخ البلد المشرف على الطوائف المهنية والسكنية الذي كان ينسق معهم لحل مشاكلهم وتنظيم أملاكهم العقارية داخل المدينة واقتطاع منهم كل شهرين ، وقد يوكل قائد العشور وقائد الجيري بتقسيم عوائد الضرائب النقدية والعينية التي تشمل منتجات زراعية وحيوانية لمعرفة مدى نجاح النشاط الزراعي وانعكاساته على الأسواق[٦] .

بالإضافة الى هؤلاء الموظفين كان لقائد الدار دور فعال في مراقبة الجودة ومحاربة كل تلاعبات في الأسعار والغش وفرض الرسومات المالية النقدية والعينية على السلع برسم المكوس بالتنسيق مع أمناء الحروف وبعض الموظفين الذين كانوا تحت تصرفهم منهم قائد الباب المكلف بمراقبة السلع المعروضة في المدينة[٧] .

أما عن الأسعار والجودة فلقد أسندت مهمتهما للمحتسب[٤] وقائد الدار ، فالمحتسب يراقب نوعية وجودة المنتوجات والسلع المفروضة في الدكاكين والأسواق ويحارب المضاربة في الأسعار والمطففين في الكيل والميزان [٥] ، وقد يشارك الداي في العملية نفسها كما فعل الداي إبراهيم (1148-1168ه -/ 1732- 1745م) الذي كان يعاين الدكاكين وأسعار السلع بمدينة الجزائر ، حيث دخل مرة دكانا بالمدينة متنكرا في هيئة خادم ، ليتأكد من سعر الخبز والارز وبعض السلع ، فوجد صاحبه من المطففين في الميزان ومخالف للنظام التجارة المعمول بها ، فأوقف تجارته وسلط عليه العقوبات الأزمة وأشهر بسيرته في المدينة[٦] .

وبما أن الاستثمارات الزراعية تحتاج الى تنظيم مدروس وهادف ، بتقسيم العمل والمهام بغية تطوير الإنتاج وتسويقه وتحقيق الربح ، فأن الموظفين كانوا يراعون الزمن اللازم لتحقيق الإنتاج وفق الموارد المتاحة ، فالرأسمال لوحده لا ينتج والأرض لوحدها لا تنتج ، لذلك سارع الدايات والموظفون وأصحاب المناصب العليا في امتلاك المزارع والحواش ، التي كانت بالنسبة لهم مصدراً مالياً إضافياً رغم خضوع نسبة منه للاقتطاعات التي كانت تدفع بتقديم نصف غلاة الأرض المروية ، واسهم من غلاة الأرض بعلية بعد الاستفادة من 5/4 من غلاتها ومنح 5/1 لأهالي الريف عن خدماتهم[٧] .

وحتى البايات امتلكوا قطاعات فلاحية استغلوها عن طريق السخرة والتويزة التطوعية والخماسة والعزل ، فكانت غايتهم تموين الأسواق لتأمين حاجيات السكان الغذائية بإعتماد على العناصر الجزائرية القبائلية والأسر الحاكمة في تحقيق الإنتاج وتدفق الموال وضمان تنقل قوافل التجار[٨] .

فكان غالبية الموظفين يرغبون في بقاء الفلاح بالأرض ، لزيادة مردود الإنتاج فوفروا له المسكن والملبس بعزل البايلك ودفعوا له أجره دون لانتفاعه بالربح لان التشريع الإسلامي لا يسمح للفلاح المأجور الجمع بين حقه في أخذ الأجرة المضمونة وحقه في اخذ نصيب من ثمار المشروع الإنتاجي [٩] فالباي "محمد بن عصمان المدعو لكحل" بايلك الغرب بمدينة معسكر ، ساهم في

تنمية الزراعة وتنظيم عوائدها المالية ، فتحكم في المناطق والأوطان والقبائل ذات الخزانات الكبرى من الحبوب وكانت غايته استقرار أسعارها وتحقيق الأمن التجاري والغذائي بالأسواق[٢] وكذلك صالح باي بباياك الشرق استحدث حكور المكافآت وترضيات على القبائل بمنحة الأراضي لقبائل الاوراس وقبائل جرجرة وقبائل شمال قسنطينة بغية الحفاظ على مصالحه المادية من غلال وتكاثر للمواشي والخيول في البايلك وتوسيع نطاق العلاقات التجارية بين الأسواق الريفية والحضرية[٣] .

ومن جانب أخر كان المؤسسات الأوقاف دفعا كبيرا في استقرار الملكيات الفلاحية وثبات المحاصيل وتنوعها في الأسواق وتطوير الحرف الريفية ، لتنفق عوائدها على الصيانة وصرف منح الموظفين القائمين عليها ، علماً أن أراضي الوقف تشكل نصف الأراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى حسب قرار الإدارة الفرنسية الصادرة في 1844م[٤] ومن جانب اخر فأن الناظر والوكلاء وبعض موظفي الوقف نظموا المخزون بالمخـازن والعقارات الحبسية التجارية .

الهوامش:

[٢] وليم سبنسر، الجزائر في عيد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص78 .

[٣] صاهرت وحالفت قبائل أولاد صاولة أسرة بوعكاز واستقرت بالزاب الشرقي لمزيد من التفاصيل انظر :

Thomas shaw ,voyage dansplusieurs provinces de la barbarie et du levant .parais 1810,p.167

[3] E. Vayssettes, Histoire de Constantine sous La Domination turque de 1517- 1817, In R. S. A. C, 1867, ,PP.286-288 .

[٤] جميلة معاشي ، الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10- 13هـ/ 16-19م، دراسة اجتماعية وسياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قسنطينة/كلية الآداب، 1995، ص192 .

(ـ)المصدر نفسه، ص204- 205 .

(ـ) يذكر "بايسونال" عام 1725 أن أبواب جبال البيان كانت تدخل ضمن حدود بلاد السلطان وان جند الانكشارية كانت مضطرة إلى تناول الخبز دون المساس بطبع الأغنام أو طلب الضيافة ، لمزيد من التفاصيل انظر :

PeyssonnelDesfontaines, voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, publier par M.Dureau de malle, Tome II, paris 1938,p.168.

( ) الحسين الورتيلاني ، نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والاخبار(المشهور بالرحلة الورتيلانية)، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1980 ، ص36 .

( ) محمد المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي والحاضر(تاريخ مدينة قسنطينة)، مطبعة البعث، الجزائر، 1980، ص375 .

( ) جميلة معاشي ، المصدر السابق ، ص71 .

( ) محمد المهدي بن علي شعيب ، المصدر السابق ، ص375 .

( ) عبد المجيد مزيان ، المجتمعات العربية الإسلامية بين الجماعة القبلية ، مجلة الأصالة وع 68- 69، نيسان، 1979م، ص35 .

( ) عزلت أسرة المؤمن من منصب شيخ الإسلام عام 1572م ، ومنح للابن الثاني لأسرة الفكون الشيخ عبد الكريم ، لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد بن المبارك العطار، تاريخ قسنطينة، مطبعة البعث، الجزائر، 1856، ص57- 58 .

( ) يهتم شيخ البلد بأمور السكان والحافظة على أملاك الدولة داخل المدينة وينوب الباي في تسيير أمور البلاد ويشرف على الطوائف المهنية أنظر : ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية-دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص244 .

( ) أحمد بن المبارك العطار ، المصدر السابق، ص58 .

( ) جميلة معاشي ، المصدر السابق ، ص152- 153 .

( ) أبو القاسم سعد الله ، المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود ، مجلة الأصالة، ع31 ، اذار 1976 ، ص72 .

(17)BelhamissiMoulay, Alger la ville aux Mille canons, E .N .L, Alger, 1990,pp.214-125 .

( ) حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1982، ص 111- 112 .

( ) اعتدت حسين باي بن حسن بوحنك بايلك الشرق ، قسنطينة(1792- 1795م) على العناصر العربية في المناصب الادارية الحساسة .لمزيد من التفاصيل انظر : محمد الصالح العنتري ،مجاعات قسنطينة، د.م، الجزائر، 1991، ص67 .

( ) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص155 .

( ) أحمد بن هطال التلمساني ، رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، عالم الكتب، القاهرة، 1979، ص13 .

(1) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص138 .
(2) أبو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة في الحياة الاجتماعية والولايات العربية اثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 1988، ص388- 394 .
(3) محمد الصالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على اوطانهم او تاريخ قسنطينة، دار العربي، الجزائر، ص49 .
(4) محمد المهدي بن علي شغيب ، المصدر السابق ، ص409- 410 .
(5) المصدر نفسه، ص417 .
(6) محمد الصالح العنتري ، فريدة منيسة، ص137 .
(7) أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق ، ص17 .
(8) المصدر نفسه، ص23 .
(9) ناصر الدين سعيدوني ، المصدر السابق، ص155 .
(10) أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق، ص23 .
(11) فتيحة الوليش ، النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الحباس في مدينة الجزائر خلال القرن 17م و18م ، مجلة سيرتا ،عدد خاص ، تشرين الاول 2000م، ص27 .
(12) فاطمة الزهراء قشي ، قسنطينة في عهد صالح باي، منشورات ميديا بليس، قسنطينة، 2005، ص69 .
(13) أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت، 2004 ، ص129 .
(14) أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق، ص23 .
(15) أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العشر ال ى الرابع عشر الهجري، منشورات مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 1981، ص233 .
(16) ناصر الدين اسعيدوني ، المصدر السابق، ص169 .
A.Devoulx ,notices historiquessur les mosques D.alger,ln R.A1859-1860,P.467 .
(17) مصطفى بركات ، الألقاب والوظائف العثمانية (دراسة في تطور الالقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر وحتى الغاء الخلافة العثمانية (من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات) 1517-1924، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص223 .
(18) ناصر سعيدوني ، الوقف مكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر ص1540 .
(19) مصطفى بركات ، المصدر السابق، ص223 .
(20) أطلق لفظ الناظر على المشرف المالي ، وهو اسم وظيفة مأخوذة إما من النظر الذي هو العين ، لأنه يدير نظره في أمور ما ينظر فيه ، وأما من النظر بمعنى الفكر ، لأنه يفكر فيما فيه مصلحة لذلك 0 وينبغي على ناظر الوقف تدبير أموره ومراقبة موظفيه . انظر: المصدر نفسه، ص223 .

(44) ناصر الدين سعيدوني ، موظفو مؤسسات الأوقاف بالجزائر، م.ت.م، العدد 57-58، تونس، حزيران، 1990، ص179 .
(45) ناصر سعيدوني ، الوقف مكانته، ص61 .
(46) ناصر الدين سعيدوني ، موظفو مؤسسات الأوقاف، ص184-186 .
(45) CH.L Feraud,LesAnciensEtablissmentsReligieuxMusulmans de Constantine ln R.A 1868 PP.125-126 .
(46) ناصر الدين سعيدوني ، الوقف ومكانته، ص64 .
(47) CH.L Feraud Op.cit,pp.130-131 .
(48) أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق، ص23 .
(49) ناصر الدين سعيدوني ، موظفو مؤسسات الأوقاف، ص184-186 .
(50) الثيب والأيم ، لا تستأذن في نكاحها عكس البكر ، فعن عبد الله بن عباس، ان رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) قال ولأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها وأذنها ضمانتها . لمزيد من المعلومات ارجع لـ : الامام مالك ابن انس (رضي الله عنه) الموطأ قدمه وراجعه ونسقه فاروق سعد ، منشورات دار الافاق الجديد ، بيروت 1983م ، ص434 .
(51) فاطمة الزهراء قشي ، المصدر السابق، ص195 .
(52) كان قائد جبري يقوم بجولتين في قطاعه احدهما في الخريف والأخرى بعد الحصاد لتقدير المحصولات بحضور قائد القبيلة وشيخ الدوار والفلاح المعني بالأمور وكان من حق الفلاح الاعتراض على النتائج المسجلة في مذكرة كاتب قائد جبري ، لمزيد من التفاصيل انظر: ناصر الدين سعيدوني ، الوقف مكانته، ص89- 90 .
(53) فاطمة الزهراء قشي ، المصدر السابق، ص195 .
(54) المصدر نفسه، ص379 .
(55) والعرب ينقسمون إلى عرب وشاوية ، والصف الأخير منهم وهم الشاوية يتميزون عنهم باللغة الخاصة التي يتكلمونها . ومواطن الشاوية هو جبل قربون ونيف النسر ، أما عشائرهم المستقرة ببايلك قسنطينة فهي الحراكتة ، عبد النور ، التلاغمة ، أولاد سلام . أولاد الأخضر ، أولاد سلطان. لمزيد من التفاصيل انظر: ناصر الدين سعيدوني، موظفو مؤسسات الاوقاف، ص159 .
(56) فاطمة الزهراء قشي ، المصدر السابق، ص379 .
(57) أحمد بن هطال التلمساني ، المصدر السابق، ص25 .
(58) حول تفاصيل الصداق ومكوناته والذي يعد عنصرا في التصنيف الاجتماعي ، انظر : فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق، ص304- 312 .
(59)المصدر نفسه، ص366 .
(60) صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001، ص84 .
(61) ناصر الدين اسعيدوني ، ورقات جزائرية، ص244 .

(٤٠) صالح فركوس ، المصدر السابق، ص84 .
(٤١)المصدر نفسه، ص88.
(٤٢) يختلف الخوجات حسب الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي يؤدونها منهم خوجة القصر،خوجة الجمرك ، خوجة الغنائم الخ ... لمزيد من التفاصيل انظر:- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص232- 234 .
خوجة : كلمة تركية معناها الناسخ المسلح ، أنظر : محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، د.م، الجزائر، 1972، ص171 .
(٤٣) فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق ، ص383 .
(٤٤) السجل الأول بالمحكمة المالكية بقسنطينة (1202ه- 1205ه/ 1787م – 1791م) ، ارشيف ولاية قسنطينة.
(٤٥) أبو القاسم سعدالله ، دفتر محكمة المدية في أواخر العهد العثماني ، 1238 إلى 1255، م. ت.م ، العدد 37-38 ، ص147 .
(٤٦) N.SaidouniNacereddine, l’algérais rural à la fin de l’époqueottomane (1791 – 1830)Beyrout Dar Al gharb Al Islami, 2001,p.179 .
(٤٧) محمد الصالح العنتري ، فريدة منيسة، ص58- 59 .
(٤٨)Merouche (L) recherchesurl’algerie à l’époqueottomane, monnaies prix et revenus(1520-1830)éditionbouchene, Paris 2000,p.215-216 .
(٤٩) شملت أملاك صالح باي أراضي زراعية وجنان بالقرب من سيدي محمد الغراب وبالقرب من وطن الحامة ، لمزيد من التفاصيل انظر : فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق ، ص108- 110 .
(٥٠) محمد المهدي بن علي شغيب ، المصدر السابق ، ص376 .
(٥١) فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق، ص276 .
(٥٢) ناصر الدين اسعيدوني ، ورقات جزائرية، ص245 .
(٥٣)محمد المهدي بن علي شغيب، المصدر السابق ، ص319 .
(٥٤) كان المحتسب احد الموظفين الاداريين إلى جانب القاضي ، والكاهية وهو خليفة الباشا وشيخ البلد وضابط الانكشارية او الرياس ، واحتفظ المحتسب باختصاصاته في شؤون الأسواق وتحديد الأسعار ، ولقد أورد موسى لقبال انه عثر على محضر يرجع تاريخه إلى سنة 1110ه/ 1698م في ورقات 22 ، 42 بقسم المخطوطات بمكتبة الجزائر جاء فيه " وقعت الموافقة مع عبدالله محمد بن الحاج يوسف القاضي ، وسليمان المحتسب ، بأمر صاحب السعادة على ان يكون رطل السمن ثمانين درهما ورطل الزين دينارين وثمانية دراهم " لمزيد من التفاصيل انظر: موسى لقبال ، الحسبة الذهبية في بلاد المغرب العربي (شأتها وتطورها) ، ش . و.. ن ت ، الجزائر 1971م ، ص86 ؛ ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية ، ص238 .

( ) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص238 .
( ) وليام سبنسر ، المصدر السابق ، ص 111 .
( )ناصر الدين اسعيدوني، ورقات جزائرية، ص268 .
( ) جميلة معاشي ، المصدر السابق، ص167- 168 .
( )فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق، ص128 .
( )فاطمة الزهراء قشي، المصدر السابق، ص143 .
( ) ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية، ص94 .
( )ناصر الدين سعيدوني ، الوقف مكانته، ص71 .
قدرت الأراضي الأوقاف في احواز مدينة قسنطينة وخاصة على روافد وادي الرمال بـ 946 هكتار ، لمزيد من المعلومات انظر : فلة شاعي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني ، أواخر العهد العثماني 1771- 1827م ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر/كلية الآداب، 1989-1990، ص109 .

قائمة المصادر :

المصادر العربية :

١. أبو القاسم سعد الله ، المفتي الجزائري ابن العنابي وكتابه السعي المحمود في نظام الجنود ، مجلة الأصالة، ع31 ، اذار 1976.
٢. ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العشر إلى الرابع عشر الهجري، منشورات مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 1981.
٣. أبو القاسم سعد الله ، مجتمع قسنطينة في الحياة الاجتماعية والولايات العربية اثناء العهد العثماني، منشورات مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 1988.
٤. أبو القاسم سعدالله ، دفتر محكمة المدية في أواخر العهد العثماني ، 1238 إلى 1255، م. ت.م ، العدد 37-38 .
٥. أبو بكر جابر الجزائري ، منهاج المسلم ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت، 2004.
٦. احمد بن المبارك العطار، تاريخ قسنطينة، مطبعة البعث، الجزائر، 1856.

٧. احمد بن هطال التلمساني ، رحلة محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، عالم الكتب، القاهرة، 1979.
٨. الإمام مالك ابن انس (رضي الله عنه) الموطأ قدمه وراجعه ونسقه فاروق سعد ، منشورات دار الافاق الجديد، بيروت 1983م.
٩. جميلة معاشي ،الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 10-13هـ/ 16-19م، دراسة اجتماعية وسياسية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة قسنطينة/كلية الآداب، 1995.
١٠. الحسين الورتيلاني ، نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والأخبار (المشهور بالرحلة الورتيلانية)، مطبعة بيار فونتانا، الجزائر، 1980.
١١. حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1982.
١٢. السجل الاول بالمحكمة المالكية بقسنطينة (1202ه- 1205ه/ 1787م – 1791م) ، أرشيف ولاية قسنطينة.
١٣. صالح فركوس ، تاريخ النظم القانونية والإسلامية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001.
١٤. عبد المجيد مزيان ، المجتمعات العربية الإسلامية بين الجماعة القبلية ، مجلة الأصالة وع 68- 69، نيسان، 1979م.
١٥. فاطمة الزهراء قشي ، قسنطينة في عهد صالح باي، منشورات ميديا بليس، قسنطينة، 2005.
١٦. فتيحة الواليش ، النساء والسلطة القضائية من خلال عقود الحباس في مدينة الجزائر خلال القرن 17م و18م، مجلة سيرتا ،عدد خاص ، تشرين الاول 2000م.
١٧. فلة شاعي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني ، أواخر العهد العثماني 1771- 1827م ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر/كلية الآداب، 1989-1990، ص109 .

١٨. محمد الصالح العنتري ، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانهم او تاريخ قسنطينة، دار العربي، الجزائر.
١٩. محمد الصالح العنتري ،مجاعات قسنطينة، د.م، الجزائر، 1991.
٢٠. محمد المهدي بن علي شغيب ، ام الحواضر في الماضي والحاضر(تاريخ مدينة قسنطينة)، مطبعة البعث، الجزائر، 1980.
٢١. محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، د.م، الجزائر، 1972.
٢٢. مصطفى بركات ، الألقاب والوظائف العثمانية (دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر وحتى الغاء الخلافة العثمانية (من خلال الاثار والوثائق والمخطوطات) 1517-1924، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
٢٣. ناصر الدين سعيدوني ، موظفو مؤسسات الأوقاف بالجزائر، م.ت.م، العدد57-58، تونس، حزيران، 1990.
٢٤. ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية-دراسة وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.
٢٥. ناصر سعيدوني ، الوقف مكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في أواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، م.د.ت، العدد5، دمشق، 1981.
٢٦. وليم سبنسر، الجزائر في عيد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

المصادر الاجنبية :

1. A.Devoulx ,notices historiquessur les mosques D.alger,ln R.A1859-1860.
2. BelhamissiMoulay, Alger la ville aux Mille canons, E .N .L, Alger, 1990.
3. CH.L Feraud,LesAnciensEtablissmentsReligieuxMusulmans de Constantine ln R.A 1868.
4. E. Vayssettes, Histoire de Constantine sous La Domination turque de 1517- 1817, In R. S. A. C, 1867.
5. Merouche (L) recherchesurl'algerie à l'époqueottomane, monnaies prix et revenus(1520-1830)éditionbouchene, Paris 2000.
6. N.SaidouniNacereddine, l'algérais rural à la fin de l'époqueottomane (1791 – 1830)Beyrout Dar Al gharb Al Islami, 2001.
7. PeyssonnelDesfontaines, voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, publier par M.Dureau de malle, Tome II, paris 1938.
8. Thomas shaw ,voyage dansplusieurs provinces de la barbarie et du levant .parais 1810.

Ottomans Ayalh staff in Algeria Study of the Social and Economic Conditions

Assist.Lecturer. Sahar Mahood Mohammed
College of Education for Women
Baghdad University

(Abstract)

Ottoman Empire created in the state of Algeria staff who manage its affairs on behalf of the Ottomans, who identified their functions and was mostly soldiers Alancksharien, but these soon engaged in Algerian society and coexist with him, and became them their own interests and participated people there in their business and their trades until it became their property and provinces and the interests they manage to order provide for a living.

The manifestations of coexistence between the staff of the Ottomans and the Algerians that Tsaheroa among them, grew up in Algeria homogeneous social system, but this does not prevent the emergence of differences between the layers of Algerian society and of cases of divorce and other social problems, which often affect the community.

In addition, the Algerian society has lived a kind of economic development unchanged Like other Ottoman States, as the Ottoman Empire focused on the development of the Algerian economy through interest in agricultural land and attention to commercial side, which has provided the Algerian community livelihoods.